في معني الاقتراض فان لم يرده حفظها او سلمها للقاضي
وكالصبي والمجنون السفيه الا انه يصح تعريفه دونهما
ومن اخذ لقطة للخيانة بان لقطها لحفظها او تملكا او هو
اختصاص او لم يقصد خيانة ولا غيرها او قصد احدهما
ونسيه فامين وان قصد الخيانة بعد اخذها ما لم يتملك
او يختص بقصد التعريف ويجب تعريفها وان لقطها لحفظ
وان اخذها للخيانة فضامن وليس له تعريفها ولو دفع
لقطة لقاض لزمه قبولها واذا اخذها اي اللقطة الملتقط
الواثق بنفسه او غيره فعليه ح ان يعرف بفتح حرف
المضارعة سنة اطيا وهي في الحقيقة ترجع الى اربعة
وتركه معرفة اثنين كما سيظهر الاول ان يعرف وعاها
وهو بكسر الواو والمد ما هي فيه من جلد او غيره والثاني
ان يعرف عفاصها وهو بكسر العين المهملة واصله
كما في تحرير التنبيه عن الخطابي الجلد الذي يلبس راس
القارورة وهي مراد المحرر لصاحب التنبيه لانهما جمعا
بين الوعاء والعفاص والمحكي في تحرير التنبيه عن
الجمهور ان العفاص هو الوعاء ولذكر قال في الروضة
فيعرف عفاصها وهي الوعاء من جلد وخرقة وغيرهما
اه فاطلق العفاص على الوعاء توسعا والثالث ان يعرف
وكاءها وهو بكسر الواو وبالمد ما تربط به من خيط
او غيره والرابع ان يعرف جنسها من نقد او غيره
والخامس ان يعرف عددها كاثنين فاكثر والسادس
ان يعرف وزنها كدرهم فاكثر اما كونها ترجع الى الاربع
فان العفاص والوعاء واحد كما عليه الجمهور والعدد
والوزن يعبر عنهما بالقدر فان معرفة القدر شاملة
للوزن

للوزن والعدد والكيل والذرع والسابع وهو المتروك
من كلامه ان يعرف صنفها اهروية ام مروية والثامن
ان يعرف صفتها من صحة وتكسير ونحوهما ومعرفة
هذه الاوصاف تكون عقب الاخذ كما قاله المتولي وغيره
وهي سنة كما قاله الاذرعي وغيره وهو المعتمد وهو
مقتضى كلام الجمهور وفي الثاني انها واجبة وجرى عليه
ابن الرفعة ويندب كتب الاوصاف قال الماوردي وانه
الملقط في وقت كذا وجب عليه ان يحفظها لما لكها
في حوز مثلها الى ظهوره لان فيها معنى الامانة والولاية
والاكتساب فالامانة والولاية اولا والاكتساب اخرا
بعد التعريف وهل المغلب فيها الامانة والولاية لانهما
ناجزان او الاكتساب لانه المقصود وجهان في الروضة
واصلها من غير ترجيح والمرجح فيها تغليب الاكتساب
لانه يصح التقاط الفاسق والذمي في دار الاسلام والاول
ان المغلب ذكر لما صح التقاطهما فاذا اراد ان يلتقط
تملكها عرفها سنة اي من يوم التعريف تحديدا والمعنى
في ذلك ان السنة لا تتاخر فيها القوافل غالبا وعمي
فيها الفصول الاربعة قال ابن ابي هريرة ولانه لو لم
يعرف سنة لضاعت الاموال على اربابها ووجب التعريف
ابدا الا امتنع من التقاطها فكان في السنة نظر للفريقين
معا ولا يشترط ان تكون السنة متصلة بل تكفي ولو متفرقة
على العادة ان كانت غير حقيرة ولو من الاختصاصات
فيعرفها اولا كل يوم مرتين طرفي اسبوع ثم كل يوم
مرة طرفه اسبوعا ثم كل اسبوع مرة او مرتين
ثم كل شهر كذلك بحيث لا يكتفي انه تكرار لما مضى وانما يجعل
اي السابع مثلا